■ الدراسة الثانية

لن نوافق حتى يوافقوا ...
المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية

بقلم: عينات كوريتس

على الرغم من انعقاد مباحثات فلسطينية – إسرائيلية برعاية أمريكية ودولية ، في مؤتمر انابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية ، في نوفمبر ٢٠٠٧ ، فإن عام ٢٠٠٨ لم يشهد جديدًا على الساحة السياسة الفلسطينية – الإسرائيلية ، نتيجة لعدم تحقيق نتائج ملموسة ، واختلاف وجهات النظر حول لب الصراع بين الطرفين، ومدى نجاح أو فشل قيام مباحثات بين الجانبين مرة أخرى ، نتيجة للخلافات العميقة بين إسرائيل وحركة حماس، والمعوقات التي حالت دون الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية .

■ الحوار السياسي:

تبنى مؤتمر انابوليس نوفمبر ٢٠٠٧ ، ما جاء من بنود في خطة « خارطة الطريق » ، التي تبنتها الرباعية الدولية ، في عام ٢٠٠٣ ، لبداية مسار إسرائيلي – فلسطيني ، وإدارة مفاوضات بين الجانبين على أساس هذه البنود ، عبر ثلاثة مسارات : الأول منها يتعلق بالوضع الأمني ، والعسكري ، والاقتصادي في الأراضي المحتلة ، والثاني يتمحور حول كيفية بناء دولة فلسطينية مستقلة ، والثالث يناقش طرق سير هذه الخطوات بشكل متزامن ، حتى أن مؤتمر انابوليس قد تبنى البندين الأول والثالث فقط، من خطة « خارطة الطريق » ، وذلك في وقت تخوفت فيه السلطة الفلسطينية من إتباع سياسة كسب الوقت ، التي ينتهجها الإسرائيليون ، بإضاعة الوقت بالمماطلات

والتسويف، ولم ينتظر الفلسطينيون حتى نهاية الصراع ، فيما دعا المؤتمر الجانبين إلى البدء المباشر في المفاوضات بينهما على أساس بنود ومبادئ خطة خارطة الطريق .

حاولت الإدارة الأمريكية السابقة برئاسة ، جورج بوش ، إنهاء عام ٢٠٠٨، بالخطوات التي اتفق عليها في مؤتمر انابوليس ، وتحقيق خطوات ملموسة على صعيد الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ، خاصة وأنه سبق ذلك سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، في يونيو ٢٠٠٧ ، وما ترتب عليه في البيت الفلسطيني من ثورة عسكرية ، وتجاه الطرف الإسرائيلي ، أيضًا ، فقد عزلت حكومة حماس بقطاع غزة عن حكومة الطوارئ لسلام فياض ، بالضفة الغربية ، التي أقامها الرئيس محمود عباس أبو مازن ، وتسببت حالة الخلافات العميقة بين حركتي فتح وحماس في عرقلة مسيرة السلام لفترة من الوقت ، وذلك وسط تخوفات إسرائيلية وعالمية ، خاصة من الرباعية الدولية من سيطرة حماس على الضفة ، أو انتقال نفوذها إلى الضفة الغربية ، ولم يتوقع أي فلسطيني تقسيم الحكومتين إلى جزأين في القطاع والضفة . وبالتالي اعتبرت مسارات المفاوضات بين الطرف الإسرائيلي ، والرئيس عباس بمثابة هجوم على حركة حماس ، التي لم ترتضِ أو توافق على هذه المفاوضات، فيما حاولت إسرائيل كسب تأييد فتح وأكثر من فصيل فلسطيني آخر .

تقدمت مسارات السلام بوساطة أمريكية أو بإشراف أمريكي ، حيث أديرت المفاوضات بين الطرفين عبر قناتين، الأولى بين وزيرة الخارجية السابقة ،ورئيسة طاقم المفاوضات الإسرائيلي ، تسيبي ليفني ، ونظيرها الفلسطيني رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني ، أحمد قريع أبو علاء ، والقناة الثانية كانت على مستوي أعلي بين الرئيس الفلسطيني ، محمود عباس ، ورئيس الوزراء السابق ، إيهود أولمرت . وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ، كوندوليزا رايس ، قد أدارت وباركت

بعض هذه اللقاءات خلال زياراتها لكل من إسرائيل ورام الله ، وكذا الجنرال كيت دايتون ، الذي تولى ملف الأمن الفلسطيني بالضفة الغربية .

■ **إدارة الصراع :**

نتيجة لمطالب أمريكية أو إجبار أمريكي، قامت إسرائيل بحزمة من الإصلاحات تجاه الجانب الفلسطيني الذي طلبها من نظيره الأمريكي ، من بينها إزالة بعض الحواجز الأمنية بالضفة الغربية ، وتحسين الأحوال الاقتصادية، والتعليم ، والصحة ، والرفاه . فضلاً عن تقويض حركة حماس بالضفة الغربية بعد الاستيلاء على أموالها بالضفة، وذلك بالتزامن مع استمرار عمليات إطلاق الصواريخ ، والراجمات ، والقذائف الفلسطينية من قطاع غزة على بلدات غلاف غزة ، وغرب النقب ، بيد أن السلطة الفلسطينية لم تستطع فرض نفوذها ، أو كسب ثقة الفلسطينيين، رغم البناء المستمر في المستوطنات في الضفة الغربية وشرق القدس .

انتشرت بعض قوات الأمن الفلسطينية بالضفة الغربية كمرحلة أولى من خطة « خارطة الطريق » ، كما أن المجتمع الدولي قد خصص للسلطة الفلسطينية الكثير من المساعدات للحيلولة دون وصول حماس لمدن الضفة الغربية، وذلك عبر تشكيل قوات أمنية فلسطينية تحافظ على الأمن في مدن الضفة، حيث تدربت هذه القوات الفلسطينية بالأردن ، ونقلت إليها الولايات المتحدة الأسلحة اللازمة لها ، وانتشرت بعض هذه القوات في مدينتي جنين والخليل ، وبالمقابل رحبَّت وأيدَّت إسرائيل هذه الخطوات لأنها قلصت من العمليات الإرهابية بالضفة الغربية وقلب إسرائيل ، وكان لها تأثير إيجابي كبير على الجيش الإسرائيلي .

منذ مؤتمر أنابوليس ، والحال يسير من أفضل إلى أفضل في مدن الضفة الغربية ، حيث سجلت نسبة نمو تصل إلى ٢٥ ٪ ، مع انخفاض معدلات البطالة من ٢٥٪

إلى ١٩ ٪ فقط ، ونشطت حركة التجارة ، فيما حاول الطرفان تحديث وتجديد مسارات السلام بينهما منذ اتفاق أوسلو ، لكن عادت الأمور إلى طبيعتها بفشل هذه المحادثات مرة أخرى لتفشل المرحلة الأولى من خطة خارطة الطريق .

■ **أسس الصراع :**

تباينت واختلفت أسس الصراع بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على أكثر من زاوية ، ووجهة نظر، فبعض الاقتراحات التي تقدمت بها إسرائيل رفضها الجانب الفلسطيني، من بينها اقتراح تقدمت به وزيرة الخارجية السابقة، تسيبي ليفني ، يتعلق ببقاء المستوطنات الكبيرة بالضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية ، وقد رفضه الجانب الفلسطيني ، وكذلك اقتراح وزير الدفاع، إيهود باراك، الذي يقضي بوضع محطات مراقبة بمدن الضفة الغربية ، على غرار المحطات المركبة في مطار بن جوريون بتل أبيب .

بعد ضغوط مستمرة من الجانب الأمريكي اقترح رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، ايهود أولمرت الإبقاء على ٢-٣ ٪ من أراضي الضفة تحت السيطرة الإسرائيلية، ولكن يبدو أن الإعلان الرسمي الفلسطيني عن ذلك لم يطرح بعد، وذلك في وقت قال مسئولون فلسطينيون بارزون أن الفجوات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قلّت ، وأن ثمة خطوات جادة لقضايا الحل النهائي ، خاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، مع الاهتمام بقضايا أمنية لإسرائيل ، مع الأخذ في الاعتبار أن مشكلة مستقبل القدس لم تطرح في النقاش .

كان من بعض أسس الاختلافات بين الجانبين، هو مبدأ « لن نقبل حتى يقبلوا » ، وهو المبدأ الذي دار بين وزيرة الخارجية ، تسيبي ليفني ، والرئيس عباس ، وهو ما نقل إلى اللجنة الرباعية في قمة شرم الشيخ ، بعد مرور عام كامل على قمة انابوليس

بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك رغم تدخل وزيرة الخارجية الأمريكية ، رايس في مسارات السلام .

■ **استمرار مسار السلام :**

اتضح خلال الفترة الماضية أن ولاية الرئيس بوش ، الثانية لن تؤتي ثمارها تجاه حل الصراع في المنطقة، وأنها ستنتهي بدون وضع بصمة واضحة ، وعلامة فارقة في تاريخ الصراع العربي- الإسرائيلي، في حين أن أولمرت كان مترددًا حيال أي اتفاق، وانتهت ولايته دون تحقيق شئ يذكر . بينما انتهت ولاية الرئيس الفلسطيني عباس ، رسميًا، في يناير ٢٠٠٩، وازدادت الهوَّة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حيال الاتصالات أو المفاوضات بينهما، لكن أعلن أولمرت انه من المحتمل أن يصل إلى اتفاق مع الطرف الفلسطيني حتى نهاية العام ، لكنه خيَّب الآمال ، وانتهت ولايته قبل فترتها القانونية ، فيما رفض الجانب الإسرائيلي اقتراحًا أمريكيًا يقضي بتوقيع اتفاقية لاستمرار المفاوضات مع الجانب الفلسطيني ، فيما رفض قريع مقولة دولة واحدة لشعبين ، ورأت إسرائيل أنها ترفض تقسيم البلاد .

انفك عقد الأجندة الزمنية التي كانت مطروحة لعام ٢٠٠٨ ، بفشل المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، وذلك رغم انعقاد قمة شرم الشيخ ، في نوفمبر من نفس العام، وإصدار مجلس الأمن الدولي القرار ١٨٥٠ ، في ديسمبر من العام ذاته ، فيما اعتبرت اللجنة الرباعية الدولية أن مسار السلام يحدد بناء على المبادرة العربية للسلام .

دخلت نهاية العام ٢٠٠٨ مواجهات ضارية بين إسرائيل وحركة حماس بقطاع غزة، وتوقفت ،تمامًا، مسارات السلام والمفاوضات الثنائية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، واهتم الجانب الإسرائيلي بالانتخابات التشريعية العامة، التي جرت

في فبراير من عام ٢٠٠٩ ، وهي الانتخابات التي أفرزت تيارات يمينية متشددة من أحزاب الوسط واليمين . أعرب رئيس حزب الليكود ، ورئيس الوزراء المنتخب ، بنيامين نتانياهو ، إنه سيحدد بنفسه أطر وبنود محادثات السلام مع الطرف الفلسطيني وأهدافه ، وذلك في وقت تقدم فيه أحمد قريع ، باستقالته من رئاسة طاقم المفاوضات الفلسطيني ، على إثر رفض الحكومة الإسرائيلية الجديدة الاعتراف بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

من الممكن أن يؤتي الضغط الدولي بثماره على مسار السلام بفتح قنوات تفاوض جديدة ، فيؤمن الرئيس الأمريكي أوباما بضرورة فتح القنوات التفاوضية، وهو حاول أن يقوم بذلك مع إدارته، على أساس بنود مؤتمر انابوليس، واتفق معه الاتحاد الأوربي، وفي أعقاب الحرب على غزة، في يناير ٢٠٠٩ ، توترت العلاقات الإسرائيلية – الأوربية، وحاول الاتحاد الأوربي العمل على إقامة دولة فلسطينية ، مع تحسين أحوال الفلسطينيين اقتصاديًا، واجتماعيًا ، والعمل على تقوية نفوذ الرئيس عباس ، خاصة خلال حملته القادمة لمنصب الرئاسة الفلسطينية . بيد أنه مع بداية المفاوضات بين الطرفين لم يتأكد، أيضًا، إذا ما كانت ستتقدم هذه المفاوضات أم لا ؟

■ الموقف بين إسرائيل وحماس :

تم توقيع اتفاق الهدنة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس بوساطة مصرية ، في يونيو ٢٠٠٨ ، وكان الهدف الرئيسي من هذه الهدنة هو العمل على وقف إطلاق الصواريخ ، والراجمات ، والقذائف الفلسطينية من قطاع غزة على بلدات الجنوب ، وبعد مرور فترة من الهدنة ، تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة من سيناء إلى غزة، وكذلك جرت محاولات عسكرية لتحرير الجندي ، جلعاد شليط ، من آسريه بغزة،

وجرت في الإطار نفسه محاولات ومفاوضات لإطلاق سراحه ، مقابل إطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين ، وأغلقت إسرائيل المعابر الحدودية ، وهو عملت عليه حماس من فتح المعابر ، ما كان شرطًا حماسويًا لإتمام الصفقة في بعض الفترات ، فقد كانت ترى إسرائيل من جانبها ضرورة غلق هذه المعابر لتقليص حجم التهديدات على بلدات الجنوب .

بعد خمسة أشهر من الهدوء على الساحة الجنوبية ، حدث اختراق للهدنة من قبل حماس بإطلاق عشرات الصليات ، والقذائف ، والصواريخ على بلدات الجنوب، وذلك في شهر نوفمبر ٢٠٠٨ ، ما أجبر المقاتلات الإسرائيلية على الهجوم على بعض الأنفاق وتدميرها ، وبعد فترة من المهاترات قام الجيش الإسرائيلي بحملة عسكرية موسعة على قطاع غزة ، في ديسمبر ٢٠٠٨ .

كان من بين أهداف إسرائيل من الحرب على غزة استئصال شأفة حماس ، والحفاظ على الهدوء والأمن في الجنوب من قبل حماس ، كهدف استراتيجي من الحرب ، وحاولت إسرائيل العمل على تحقيق هذه الأهداف، لكنها توقفت عن استكمال العملية العسكرية بعد ضغوط دولية ، وأوقفت النار من جانب واحد ، وصدر قرار مجلس الأمن الدولي، رقم ١٨٦٠ ، في الثامن من يناير ٢٠٠٩ ، بضرورة وقف إطلاق النار فورًا ، وفتح المعابر ، ووقف عمليات تهريب الاسلحة إلى غزة، وهو ما رفضته إسرائيل وحركة حماس ، أيضًا ، وبعد عدة أيام أعلن رئيس حكومة حماس بغزة ، إسماعيل هنيه ، عن موافقته وقف النار ، وذلك في وقت دعا فيه المكتب السياسي لحركة في دمشق، وعلى رأسه ، خالد مشعل، باستمرار الحرب في غزة ، بتأييد إيراني ، وسوري ، ومن حزب الله ، أيضًا . وفي الثامن عشر من شهر يناير ٢٠٠٩ ، أعلنت إسرائيل عن وقفها لإطلاق النار من جانب واحد .

بعد وقف إطلاق النار ، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، وقعَّت إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ومصر مذكرة تفاهم بمباركة الاتحاد الأوربي، والتي وقعَّتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ، كوندوليزا رايس ، في السادس عشر من يناير ٢٠٠٩ ، مع نظيرتها تسيبي ليفني ، قبل تولي الإدارة الأمريكية الجديدة مقاليد الحكم في البيت الأبيض، والتي تقضي بمنع عمليات التهريب إلى قطاع غزة ، وهو اتفاق مشترك مع القاهرة ، بتفاهمات أمنية مع الحكومة المصرية، غير أن التوسع الإيراني ، والنفوذ القوي لها داخل حركة حماس ، وفي قطاع غزة ربما كان سببًا في التفاهم الأمني الإسرائيلي – المصري المشترك بعد الحرب ، وهو ما نال اهتمام قادة دول الاتحاد الأوربي في قمة شرم الشيخ ، في التاسع عشر من يناير ٢٠٠٩ ، حيث توجه بعدها القادة الأوربيون إلى أولمرت في إسرائيل ، لتهنئته بمذكرة التفاهم الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية .

أعلنت قيادة حركة حماس عن وقف إطلاق النار بعد إعلان إسرائيل عنه ، وكان يمكن تجنب الحرب على غزة ، لكن تعنت حماس في شروط تجديد الهدنة مع إسرائيل ، ورفضها المصالحة المصرية ، حال دون ذلك، في حين إغلاق استمر القطاع من قبل الجانب المصري ، وتوقفت حماس عن إطلاق النار تجاه الحدود مع إسرائيل ، حيث قالت تسيبي ليفني إن إسرائيل رغبت في وقف إطلاق النار .

■ الموقف بين فتح وحماس :

مع اشتراك خالد مشعل في قمة الدوحة « قمة غزة الطارئة » ، تبين أن ثمة تحالفًا جديدًا بدأ يلوح في الأفق ، بانضمام الدوحة لتحالف قوى الممانعة ، نتيجة لرؤيتها لحرب غزة ، وتضامنها الكامل مع حركة حماس ، كما أن التيار الراديكالي ربما اشتد عوده ، وقويت شوكته بعد الحرب ، أيضًا ، غير أن مشعل وغيره من القيادات

الفلسطينية الحمساوية رفضوا حضور المصالحة الفلسطينية - الفلسطينية ، نتيجة لاستمرار الخلافات بين حركتي فتح وحماس ، ولاعتقاد حماس أن القاهرة تساندها إسرائيل، وتقف ورائها ، و ثمة تحالفًا استراتيجيًا بينهما على حساب الحركة ، كما أن الحكومة المصرية تؤيد السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس أبو مازن ، وحكومة فياض ، وان رفضت حماس المبادرة المصرية للتقريب بينها وبين حركة فتح، على اعتبار أنها مصالحة إسرائيلية، و كانت القاهرة تُصر على إقامة حكومة وحدة وطنية بين حركتي فتح وحماس ، لكن المحاولات المصرية باءت بالفشل ، وباءت محاولات التقريب المصرية بين الحركتين .

بيد أن فتح لا تريد الاعتراف بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، ومعنى تواجدها ، وتوقيع اتفاق مصالحة مع حماس في القاهرة يعني الاعتراف بهذه السيطرة ، وقدرة حماس الكبيرة ، وسيطرتها على مقاليد الأمور في القطاع ، ما عرقل بدوره إتمام مفاوضات سياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل ، ورغم مفاوضات التقارب والمصالحة بين الإطراف الفلسطينية، والتي امتدت من مصر إلى اليمن إلى قطر ، وغيرها من الدول العربية ، وإن كانت قد تمحورت في القاهرة و صنعاء ، لكن أغلبها باء بالفشل ، ولم تنجح محاولات التقريب بين الفصائل الفلسطينية وبعضها البعض، أو بين حركتي فتح وحماس بالأساس، وذلك في وقت استمر فيه بناء المستوطنات ، ما اعتبره البعض عرقلة لمسار السلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني ، كما أن حماس تحاول إعادة الهدوء لسكان غزة وللقطاع بأكمله ، على اعتبار أن التهدئة ، أيضًا ، مع حماس تؤثر إيجابيًا في المجتمع الإسرائيلي ، لكن الوضع السياسي لم يسمح لعباس بأن يؤثر على حماس ، أو يجبرها على توقيع اتفاق تهدئة مع إسرائيل ، و قيادات حماس رفضت اشتراك قوات من حركة فتح في

السيطرة على المعابر ، وخاصة معبر رفح، ودخولها إلى القطاع مرة أخرى حال دون توقيع الاتفاق .

ليس فحسب قيادات حماس السياسيين الذين رفضوا الاقتراح الفتحاوى ، أو المصري ، وإنما القيادات العسكرية للذراع العسكرية للحركة ، قد رفضوا الاقتراح المصري ، أيضًا، على أساس أنه يضر بمصالح الحركة في القطاع ، وهو ما تحاول حركة فتح إثارته من جديد ، ولكن عباس فضّل ذلك ، أيضًا ، كما أن دول عربية وغربية حاولت الضغط على حركة حماس للقبول بالشروط المصرية ، والاقتراحات المصرية ، لكن في كل مرة كانت حماس ترفض هذه الشروط للتقارب مع فتح ، وكذا لإشراك قوات من فتح حول المعابر ، وكذا محاولات المصالحة الفلسطينية ، و إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية ، ما يعني استمرار مفاوضات السلام مع الجانب الإسرائيلي ، لكن هذا الفشل عاد بأثره السلبي على مسار السلام مع إسرائيل .

لم تفلح المباحثات الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس في التوافق بينهما ، وهو ما ترك أثره على مسار المفاوضات مع إسرائيل ، ولكن هذا الموقف المتشدد يقوى حركة حماس باستمرار ، ويدعم موقفها المتشدد في القطاع . ويعتبر التحدي المهم أمام سدة الحكم في إسرائيل ، حاليًا ، هو الموقف الفلسطيني والانقسام الفلسطيني الواضح ، وعدم وجود مسار سلام و مفاوضات جادة في المرحلة الراهنة .

■ الخاتمة :

خلال العشر سنوات الماضية كانت حركة فتح ، أو السلطة الفلسطينية بوجه عام، تريد إدارة مفاوضات مع إسرائيل ، أيًا كانت الحكومة الإسرائيلية القائمة ، كما أن عام ٢٠٠٧ قد شهد تحديات جسام أمام إسرائيل، أمنية وعسكرية ، واقتصادية واجتماعية، لكن في نفس الوقت سيطرة حماس على قطاع غزة ، في يونيو ٢٠٠٧ ،

كانت عائقًا أمام مسار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي ، كما أن السلطة الفلسطينية كانت تريد بالفعل إقامة مباحثات جادة على أساس السلام ، والانتهاء من وضع حلول ناجعة لقضايا الحل النهائي ، كالحدود ، والمياه ، والقدس ، واللاجئين ، وغيرها من القضايا الجوهرية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

المواجهات بين إسرائيل وحماس ، في عام ٢٠٠٨ ، أفشلت مسار السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني ، وربما يتأجل هذا المسار لفترات طويلة ، أيضًا ، خاصة وأن معسكر اليمين قد صعد في إسرائيل مؤخرًا ، وهو ما ظهر جليًا من نتائج الانتخابات الأخيرة ، في فبراير ٢٠٠٩ ، لكن رغم ذلك فإن إسرائيل مطالبة بالتقدم في مسار السلام مع السلطة الفلسطينية ، حتى تقوى موقف الرئيس الفلسطيني عباس ، والسلطة في نفس الوقت أمام موقف حماس المتشدد ، وأمام الرأي العام العالمي على اعتبار مقولة أن إسرائيل تريد السلام ، وأن الجانب الفلسطيني - على النقيض من ذلك - لا يرغب في هذا السلام ، غير أن عمليات تهريب الأسلحة والمقاتلين من سيناء إلى قطاع غزة ، مشكلة تؤرق إسرائيل بشكل دائم، رغم توقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة مع الولايات المتحدة ، والاتفاق مع مصر على عرقلة هذه العمليات ، وتفجير الأنفاق ، حتى تقل قدرة حماس ، وتقوى شوكة السلطة الفلسطينية ، وحركة فتح معًا .

◆◆◆